قدمه من 3 محاورٍ تشمل إساءة استعمال السلطة مع الجمعيات الخيرية والتركيبةٍ السكانية وفشل التخطيط

عاشور سلّم استجواب الصبيح: صارت عبئاً على المجتمع

- الصبيح ترفق تقديم استقالتها بالمخالفة للمذكرة التفسيرية
- الوزيرة محل تأزيم بين السلطتين وأصدق دليل الاستجوابات المقدمة لها
- لا دوافع شخصية ولا خصومة مع الوزيرة ومحركنا الوحيد علاج الفساد الظاهر بالوزارة

■ النائب صالح عاشور في طريقه لتسليم صحيفة الاستجواب (تصوير - رزق توفيق)

■ أعلن النائب صالح عاشور عن تقديمه امس استجوابا لوزيرة الشوون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشوون الاقتصادية هند الصبيح مكون من 3 محاور أساسية.

وأكد عاشور في تصريحات صحافي انه لن يسمح بتحويل او انحراف الاستجواب الى فتوي او طائفي او التشكيك فيه، لأن الهدف هو المصلحة العامة وتفعيل الاداة الرقابية من خلال المساءلة واهميتها في إصلاح الوضع السياسي وعدم رضا الشارع عن اداء الحكومة خصوصا وزيرة الشوون.

وقال: إن محاور الاستجواب تضمنت الانحراف في تطبيق القانون وإساءة استخدام السلطة مثل حل الجمعيات التعاونية والخيرية والتدخل بعمل النقابات.

وأوضح أن المحاور تضمنت أيضا إخفاق الوزيرة في تحقيق الاصلاح والتطوير والعجز عن اداء المهام المنوطة بها لاسيما في التركيبة السكانية وإحلال الكويتيين محل الوافدين وسوء الادارة والإخفاق في ملف تجار الإقامات.

وبين أنه تناول الوظائف الاشرافية للجهات التابعة للوزيرة وهروب الكويتيين من القطاع الخاص نتيجة الاجراءات الإدارية والهدر المالي وتحميل الميزانية العامة للدولة مبالغ لا مبرر لها.

وأشار إلى أن المحاور تناولت أيضا عدم النجاح في التخطيط والتنمية على مستوى الدولة وتراجع موشرات مدركات الفساد والشفافية وسوء الادارة والتقاعس في تنفيذ خطة التنمية.

وأعرب عاشورعن تمنياته في أن نجاح الاستجواب لمصلحة الوطن والمواطن ودعا الوزيرة والنواب قراءة المذكرة التفسيرية 100 و101 وأن يتحمل الجميع مسوولياته السياسية.

ورأى ان الاستجواب مستحق سياسيا ودستورياً واخلاقياً ولا يملك معه ترف الاختيار، موكدا ان كل محاور الاستجواب كانت عن أعمال صدرت خلال فترة ولاية الوزارة التي تحمل حقيبتها وهي التي تبدأ من تاريخ استلامها الحقيبة الوزارية إلى تاريخ الانتهاء منها لأي كان وأما عن بعض الوقائع التي حدثت في العهد السابق على توليها الوزارة فإننا اشرنا إلى هذه التجاوزات بقصد بيان جسامتها ومخالفتها للدستور والقانون وعجز الوزيرة الحالي وعدم تحركه في اتخاذ اللازم نحو تحويلها للنيابة العامة أو إجراء التحقيق الإداري.

وأضاف، ان تقديم استجوابنا ليس إلا تحقيقا للمصلحة العامة والتي تستهدف ضبط الأداء الحكومي وتقويم أدائها وإصلاح الاعوجاج ومحاسبة المقصرين ولم يكن من وراء من استجوابنا هذا أي دوافع شخصية أو موقف الخصومة مع وزيرة الشوون بل الهدف هو الرقابة في إطار تحقيق الصالح العام وهو الأساس الذي يقوم عليه النظام البرلماني في ظل فساد ظاهر بالوزارة وفي هذا المقام ينبغي التأكيد على أنه ليس لنا أي موقف شخصي مع وزيرة الشوون الذي نكن لشخصها كل تقدير واحترام ومعاني الزمالة،ولكن الكويت أغلى من العلاقات الشخصية والمجاملات، وأبقى من الأفراد والمسوولين، وأسمى ما في النفوس والوجود كما ان الوضع الحالي في الجهات التابعة للوزيرة لا يمكن السكوت عنه.

وتابع قائلا: إلى الاستجواب ما كان إلا إبراءً لذمتنا والتزاما بقسمنا وواجب أداء الأمانة ونهوضًا بالمسوولية الدستورية والوطنية والدينية والأخلاقية.

كما لم يدر في خلدنا يوما عند تقديمه ما يشيعه البعض من أنها مسألة شخصية ومحاولة جر النواب نحو استقطابات طائفية ستوول بالفشل بفعل وعي النواب والشارع الكويتي.

وقال، انني من خلال هذا الاستجواب ارفع أمانة القسم والمسوولية عن عنقي وأضعها حول أعناق ممثلي الأمة الذين سيكون لهم كلمة الفصل حول ما سأعرضه عليهم من محاور تشكل مخالفات صارخة حيث تدور رحاها حول تجاوزات أدارية وفشل ذريع مع غياب الخطة والسياسة العامة اتجاه الفساد وعدم تطبيق القانون واساءة استعمال السلطة وهو ما سنعرضه تفصيلا عند تناولنا لمحاور الاستجواب بل ان الواقع ان الوزيرة اصبحت محل لتأزيم العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واصدق ما يدل على ذلك هو عدد الاستجوابات المقدمة لها ناهيك عن الاستياء الشعبي على ادائها مهما حاولت العبث والدفع والترويج في شبكات التواصل الاجتماعي من اجل الدفاع عن ادائها الا ان الواضح هناك استياء شعبي من أدائها.

وأشار إلى الحقيقة أن من صفات والشروط الواجب توافرها في أي وزير هو الزهد بالمنصب باعتبار أن هذا المنصب يفترض منه خدمة الشعب الكويتي وانه إزاء تمسك الوزيرة بهذا المنصب بعد كل هذه الاستجوابات يثير علامات الاستفهام والتعجب وبناء على ذلك أتقدم بالاستجواب التالي والذي يتكون من ثلاثة محاور،

المحور الأول

الانحراف في تطبيق القانون والتعسف وإساءة استعمال السل

ويتعلق هذا المحور بحل وتصفية جمعيات النفع العام والجمع الخيرية، والتعاونية، حيث وصل عدد الجمعيات التي تم حلها 28 جمعية.

وهذه القرارات الوزارية إلتي أصدرتها الوزيرة جاءت مخالفة للق وللقرارات الوزارية فضلا عما شابها من تعسف وإساءة استع السلطة، وذلك نقدمه لكم على النحو التالي:

مخالفة قرارات الحل والتصفية للقانون.

ومخالفة قرارات الحل والتصفية للقرار الوزاري رقم 48/ أ لسنة 5 بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للجمعيات الخيرية.

وبالتالي فإنه يلزم لمشروعية قرار الحل والتصفية توافر الش الآتية: أن يكون قد تم استدعاء الممثل القانوني للجمعية أو أع مجلس إدارتها للتنبيه عليه بتلافي المخالفة في مدة أقص اسبوعين من تاريخ استدعائه، توجيه إخطار للجمعية بضرورة إ المخالفة في مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ إخطارها وهذا يع إنذار أول، توجيه إخطار ثاني للجمعية بضرورة إزالة المخالفة فور إيقاف كافة الحسابات المصرفية للجمعية، وهذا يعتبر إنذارا نها أن يمر شهرين من تاريخ حدوث المخالفة دون تلافيها، وهذه الش يجب أن تسبق صدور القرار بحل أو تصفية الجمعيات الخيرية. إذ إن مجرد ارتكاب المخالفة لا يسوغ للوزير حل الجمعية الخي طالما أنه لم يسبق ذلك صدور إنذار أول وإنذار نهائي وإيـ الحسابات المصرفية لها واتباع الإجراءات القانونية الصحيحة.

ومن ثم فإن سابقة إصدار إخطار أو إنذار وإيقاف كل الحسا المصرفية للجمعية يُعد إجراء جوهريا لا بد من توافره لص مشروعية قرار الحل والتصفية في حال وجود مخالفة أو الخروج الاهداف أو المساس بالمصلحة العامة.

إلا أن الوزيرة لم تراع التدرج الذي نصت عليه اللائحة التنظي سالفة الذكر وقامت الجمعيات التعاونية والخيرية وجمعيات ال العام بقرار الحل رغم أنه لم يسبق إجراء أي تحقيق حقيقي وج بشأن أي مخالفات جسيمة أو تكرار أي مخالفة، ولم يسبق ص إنذار أو وقف حسابات الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام أصدرت قرار بحلها بما يؤكد بيقين مخالفة قرارات الوزيرة للق والقرارات الوزارية المعمول بها في هذا الشأن.

التعسف في استعمال السلطة والإساءة في استعمالها، لا شك التعسف في استعمال السلطة والإساءة في استعمالها يمثل خ كبيراً على حقوق الأفراد كما يمثل خطراً على الإدارة في حد ذاتها ينتج عنه من زعزعة الثقة الواجب قيامها بينها وبين المواطن وكان البيّن من قرارات الحل والتصفية أنه قد قصد بها إس استعمال السلطة دون مبرر أو مسوغ قانوني ولتحقيق أغراض تمت للصالح العام في شيء وقد تمثل هذا التعسف والإنحراف إساءة استعمال السلطة في الآتي: أن هناك جمعيات صدر قرار

الوزير بحلها وهذه الجمعيات هي: جمعية سعد الله، جمعية كيفان، جمعية الصباحية، جمعية سلوى.

وقد أعيدت الجمعيات المذكورة بموجب أحكام قضائية، وهذه الأحكام قد ألغت قرارات الوزيرة لمخالفتها للقانون وعدم مشروعيتها، بما يدل على إساءة استعمال السلطة والتعسف في استعمالها، والذي أكد بأحكام قضائية نهائية.

أن الوزيرة جعلت من السلطة الممنوحة لها أداة وسلاماً تعادي به جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية، حيث قامت بحل عدد كبير من الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام والتعاونية يصل إلى 28 جمعية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تعمد الوزيرة في تشويه سمعة الجمعيات الخيرية والقائمين عليها، وهو تصرف يتنافى مع المصلحة العامة ومبدأ المشروعية ويصب في مشروع خصخصة الجمعيات التعاونية والتي تحاول الوزيرة ترويجه والعمل عليه.

إن الوزيرة قامت بحل وتصفية جمعيات النفع العام الآتية، جمعية دعم الطلبة والتي أنشئت لدعم الطلبة، جمعية فهد الاحمد الخيرية، جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية، جمعية مقومات الإنسانية، المبرات الخيرية مثال، (مبرة الأنصاري الخيرية).

في حين أن هذه الجمعيات وغيرها من جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية لها موسسين وجمعيات عمومية تخضع لأنظمة ولوائح خاصة بها، والجمعية العمومية هي التي تختار مجلس إدارة الجمعية، وأن دور الوزارة يقتصر فقط على مراقبة تطبيق القانون واللوائح دون التدخل في التفاصيل الأخرى التي هي من اختصاص الجمعية العمومية.

ناهيك عن أن وزارة الشوون تقوم كل سنة باعتماد الميزانيات المعدّة من قبل هذه الجمعيات، دون ثمة ملاحظات جوهرية من الوزارة، فضلا عن أنه لم يقم أحد من موسسي هذه الجمعيات أو من أعضاء الجمعية العمومية بتقديم شكوى، بما يؤكد أن الوزيرة تمارس صلاحيتها بشكل يجانب المصلحة العامة أن قرار الوزيرة بحل الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام أدي إلى تراجع موشر الكويت، حيث تراجع عن تصنيف الأعوام الماضية ضمن قائمة موشرات"حريات الإنسان"، على الرغم من تقدّم موشرات دول خليجية أخرى، وذلك يرجع إلى سوء استعمال لسلطة الوزيرة.

إن تعسف الوزيرة وسوء استعمالها لسلطتها قد إمتد إلى عدم إصدار الشهادات"لمن يهمة الأمر" لمجلس إدارة نقابة العاملين بوزارة الإعلام وكذلك مجلس إدارة نقابة العاملين في بلدية الكويت، ومجلس إدارة نقابة العاملين بالكهرباء وكذلك إدارة نقابة العاملين بوزارة الأشغال ونقابة العاملين بوزارة المواصلات وكذلك أتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي رغم استيفائهم كافة الإجراءات والمتطلبات الخاصة بإصدار شهادة أعتماد المجالس المشار إليها سلفا.

فالثابت أن إصدار شهادة اعتماد المجلس الجديد هو من اختصاص الهيئة العامة للقوى العاملة التابع لوزارة الشوون الاجتماعية والعمل، حيث سبق لمجلس إدارة نقابة العاملين ببلدية الكويت والإعلام والكهرباء والشغل والمواصلات مخاطبتها مرات عديدة لإصدار شهادة اعتماد المجلس الجديد الذي أسفرت عنه نتائج الانتخابات، إلا أن الوزيرة مازالت تماطل بمنح شهادة "لمن يهمه الأمر" وهو ما نتج عنه تعطيل وعرقلة أعمال النقابات السابق الإشارة إليها بغير مسوغ قانوني، وكان ذلك عن عمد وتعسف وسوء استعمال سلطة من الوزيرة.

إن ما يوضح بجلاء إساءة استعمال السلطة من جانب الوزيرة هو تدخل الوزارة والهيئة العامة للقوى العاملة بعمل النقابات بالمخالفة للقانون واتفاقية منظمة العمل الدولية 87 لسنة 1948 الخاصة بالحريات النقابية وحماية إخفاق الوزيرة في تحقيق الإصلاح أو التطوير وعجزها عن أداء المهام المنوطة بها خاصة تلك المتعلقة بالتركيبة السكانية وإحلال الكويتيين محل الوافدين وسوء الإدارة.

ويشمل ذلك الإخفاق في معالجة ملف تجار الإقامات، لقد أساء هذا الملف إساءة بالغة بسمعة الكويت على الصعيد الدولي، في ظل التقارير الدولية الصادر بحق دولة الكويت فيما يتعلق بملف"الاتجار بالإقامات". وليس بخاف على أحد الآثار المزرية الناجمة عن الاتجار في الإقامات والذي تمثلت ملامحه في تزويد الكويت بالعمالة الهامشية التي يتم جلبها دون الحاجة إليها، وتكمن المشكلة الكبرى في هذا الشأن بالإضافة إلى الإضرار بسمعة الكويت دوليا في المشاكل المصاحبة لهذه العمالة ومنها الازدحام المروري، والإخلال بالتركيبة السكانية وظاهرة التسول والعمالة السائبة.

ولكي نقف على حقيقة المشكلة يجب أن ننوه إلى أن قرابة 73 ٪ من العمالة في الكويت ضحايا لتجار الإقامات.

ولقد بين البحث وجود قرابة مليون وثلاثمائة واثنين وعشرين ألف عامل في الكويت يعتبرون من فئة العمالة الهامشية وأغلبهم ضحايا تجار الإقامات، ومن جانب آخر، فلقد بينت تقارير الهيئة العامة للإحصاء عن العام 2015 أن نسبة المشتغلين من غير الكويتيين يشكلون النسبة الأعلى من سوق العمل منهم 38,7 ٪ يحملون شهادات دون المرحلة الابتدائية وقرابة 34,6 ٪ من الشهادات المتوسطة وهي الفئة التي اعتبرتها دراسة مجلس الأمة الأكثر استهدافا من تجار الإقامات.

فشل وزيرة الشوون في معالجة اختلالات التركيبة السكانية.

لم تبارح قضية التركيبة السكانية المجتمع الكويتي، فهي الغائب الحاضر، هي الحاضر بآثارها المريرة على المجتمع الكويتي، الغائبة في شأن عدم اتخاذ ثمة خطوات لمعالجتها. فمن الجدير بالذكر أن عدد الكويتيين يمثلون فحسب قرابة 30,38٪ من تعداد إجمالي السكان الموجودين في الكويت وفقا لما ورد بموقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية وذلك في شهر أبريل 2018.

المحور الثالث:

عدم النجاح في التخطيط والتنمية على مستوى الدولة، لقد اناط المشرع بوزير الدولة لشوون التخطيط والتنمية اعداد خطة التنمية والاشراف على تنفيذها ومتابعة سيرها، ولقد اخلت الوزيرة بتلك المسوولية اخلالا كبيرا، مما يعكس تقاعسها عن أداء واجبها الوزاري الذي اقسمت عليه. كما ان الوزيرة وهي التي استمرت في وظيفتها تلك حوالي اربع سنوات، بخلاف سابقيها يجعلها الوحيدة منذ سنوات طويلة التي تمكنت من الاستمرار طوال عمر الخطة المتوسطة الاجل 2015-2020، من حيث المشاركة في بلورتها ودراستها وتقديمها ومتابعتها، وهو الامر الذي يجعلها في سدة المسوولية بشكل لا مناص منه.

لقد اخلت الوزيرة في مواضع عديدة، بل يمكن القول انها فشلت فشلا ذريعا للنهوض بمسوولياتها خاصة تلك التي تتصل بالعمل التنموي الذي يتطلع له الشعب الكويتي وقد صرفت عليه المليارات الكثيرة. ولاشك من إن هنالك العديد من القضايا والمواضيع التي يمكن الاستناد عليها لبرهنة ذلك الفشل الذي كلف الدولة الكثير من مقدراتها المالية والمجهود البشري. ويستدل على موقع الفشل والخلل الذي لف عمل الوزيرة في محطات كثيرة، نقتصر منها على هبوط موشرات الاصلاح ومدركات الفساد والشفافية.

التقاعس وسوء الادارة والمتابعة لخطة التنمية

كل ذلك يوكد انعقاد المسوولية بوزيرة الدولة للتخطيط والتنمية في المتابعة للخطط والبرامج والمشاريع من حيث كلفتها، وعلاقتها بالسياسيات والاهداف المرسومة علاوة على نسب انجازها. ومن الملاحظ بأن تلك المشاريع لم تود الى تحسين موشرات الكويت بل على العكس في الكثير منها وذلك دون شك يدل على وجود ثغرات بائنة ما بين المشاريع التي تم اقرارها وبين السياسات والاهداف والتي منها تحسين موقع الكويت في التنافسية العالمية. ولا مندوحة ايضا بأن الوزيرة مسوولة عن متابعة تلك المشاريع ونسب انجازها علاوة على شفافية البيانات والمعلومات بشأنها.

الشركة العربية العقارية Al-Arabiya Real Estate Company

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

تشرف مجلس إدارة الشركة العربية العقارية (شركة مساهمة كويتية عامة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده في يوم الاثنين الموافق 2018/04/30 الساعة 11.30 صباحا بمقر الشركة الكائن بمنطقة الشرق - شارع أحمد الجابر - قطعة 6 القسيمة 17 أ - مركز عماد التجاري - الدور السابع وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31

- سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه .
- سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه .
- سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
- الموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليها.
- سماع تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية واوقعت بشأنها جزاءات على الشركة (إن وجدت).
- سماع تقرير مجلس الادارة على التعاملات التي تمت مع الاطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والتعاملات التي ستتم خلال السنة المالية التي ستنتهي في 2018/12/31 والموافقة عليه واعتماده .
- الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم صرف مكافأة لاعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 .
- اخلاء طرف السادة / اعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 .
- الموافقة على اعتماد بند المسوولية الاجتماعية في البيانات المالية التي ستنتهي في 2018/12/31 بمبلغ وقدره 60.000 دينار كويتي (ستون الف دينار كويتي لاغير...)
- تعيين او اعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2018/12/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهما . على ان يكون مراقبي الحسابات من ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة اسواق المال .

على السادة المساهمين الراغبين في الحضور، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - الشرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس - خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس، هاتف 22464585 - 22464565، وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال والتقرير السنوي.

والله الموفق ،،

الشركة العربية العقارية

نور للإستثمار Noor Investment

شركة نور للإستثمار المالي (ش.م.ك) عامة

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م

يسر شركة نور للإستثمار المالي ش.م.ك (عامة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، المقرر إنعقادها في يوم الأربعاء الموافق 9 مايو 2018م في تمام الساعة 11:30 صباحاً بمقر الشركة الكائن في منطقة الشويخ - تقاطع شارع الجهراء مع طريق المطار - مبنى نور - بجانب مجموعة الصناعات الوطنية القابضة، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال على النحو الوارد:

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م والمصادقة عليهما.
4 - سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة.
5 - مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م والمصادقة عليها.
6 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.
7 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بصرف مكافأة قدرها 54,000 د.ك لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.
8 - تفويض مجلس الإدارة بشراء و/ أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10 % من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
9 - الموافقة على التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م وكذلك التعاملات التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة - خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م .
10 - الموافقة على اعتماد بند المسئولية الاجتماعية في البيانات المالية للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2018م بمبلغ لا يتجاوز 5,000 د.ك (خمسة آلاف دينار كويتي).
11 - الموافقة على استقطاع نسبة قدرها 10 % من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الإجباري للشركة وفقاً لنص المادة 222 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.
12 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة باستقطاع نسبة قدرها 10 % من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الاختياري للشركة تخصص لمواجهة أي التزامات مستقبلية قد تطرأ للشركة وفقاً لنص المادة 225 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.
13 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م .
14 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2018م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه على أن يكون مراقب الحسابات ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة - المدة المطلوبة للتغير الإلزامي لمراقبي - الحسابات لدى هيئة أسواق المال.

مجلس الإدارة

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - الشرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس، خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد الى الخميس، هاتف: 22464585 - 22464565، وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال والتقرير السنوي.

كما يمكن للسادة المساهمين الكرام الحصول على جدول الأعمال والتقرير السنوي عن طريق الموقع الالكتروني للشركة: www.noorinvestment.com أو البريد الالكتروني: ziad@noorinvestment.com أو مراجعة الشركة على العنوان المذكور أعلاه. للاستفسار الرجاء الاتصال على 24645722 أو بدالة 1818080 داخلي 5722